بالمستوى العام للاجور في اسرائيل؛ اذ قدّر البعض ان معدل أجور عمال الضفة والقطاع يقل بنسبة ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة عن معدل أجور العمال الاسرائيليين[١٠٢]؛ في حين رأى البعض الآخر انه لا يتجاوز ٣٦ بالمئة من معدل أجر العامل اليهودي[١٠٣]. يضاف الى ذلك، ان نسبة الحسومات التي تقتطع من اجور عمال الضفة والقطاع، سواء من قبل السماسرة، او من قبل مكاتب التوظيف الاسرائيلية، او من مكتب الضرائب، تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة من الاجور[١٠٤]. لذلك، فان الاجور التي يحصل عليها العاملون، لقاء عملهم في اسرائيل، لا تكفي نفقات أسرهم. وبيّنت نتائج احدى الدراسات الحديثة ان حوالى ٧٧,٤٣ بالمئة من العاملين في اسرائيل لا تكفي أجورهم لتغطية نفقات أسرهم[١٠٥].

وعلى المستوى الاجمالي، فقد بلغت أجور عمال الضفة والقطاع في اسرائيل، طبقاً للارقام الرسمية التي تفترض ان متوسط الاجر الشهري للعامل هو ٣٠٠ دولار، حوالى نصف مليار دولار في نهاية العام ١٩٨٦. وأدى مردود العمل في اسرائيل الى رفع مستوى الحياة والناتج القومي الاجمالي في المناطق المحتلة، بنحو الثلث. أما في قطاع غزة، حيث «تخلّفه الاقتصادي الذاتي عميق بشكل خاص، يرفع العمل في اسرائيل الدخل بنحو ٧٥ بالمئة»[١٠٦].

وتشير المعطيات السابقة الى الاعتماد المتزايد لقوة العمل من المناطق المحتلة على العمل في اسرائيل. فمن جهة، يستوعب الاقتصاد الاسرائيلي ما يزيد على ثلث قوة العمل الفلسطينية؛ ومن جهة أخرى، فان مردود العمل في اسرائيل يستخدم في تمويل استهلاك الضفة والقطاع من البضائع والخدمات الاسرائيلية، أي ان دورة النقد تبدأ من اسرائيل وتنتهي فيها. فالضفة الغربية وقطاع غزة لا يستخدمان مردود العمل في اسرائيل في تطوير قاعدة الانتاج في المناطق المحتلة، بل على العكس من ذلك؛ اذ ان العمل في اسرائيل يأتي على حساب تطوير الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع، ويخدم أهداف اسرائيل في الحاق المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى الرغم من محدودية المصادر التي تناولت باقي التحويلات الخارجية للضفة والقطاع والناتجة عن العمل في البلدان العربية[١٠٧]، والتحويلات الآتية من اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، الخ، الّا ان الحدود المتوفرة من المعلومات تكفي لتوضيح الغرض.

لعبت الظروف العامة التي تتعرض لها القطاعات المنتجة في المناطق المحتلة، من زاوية التعقيدات الادارية العديدة التي تفرضها اسرائيل للحد من دعم القطاعات المنتجة[١٠٨]، اضافة الى ظروف المعاناة الاستثنائية التي يعيشها أبناء الضفة والقطاع، دوراً هاماً في تحديد القنوات التي مرت بها التحويلات الخارجية، بمختلف أنواعها. فقد كانت التحويلات الفردية التي يقوم بها العاملون في الخارج تموّل الانفاق الاستهلاكي للعائلات الفلسطينية، وذلك لتحسين شروط المعيشة، وتخفيف المعاناة التي يعيشونها. وأبرز أوجه انفاق هذه التحويلات كان البناء والتعليم. أما التحويلات العامة، والتي تعتبر أموال الصمود أحد نماذجها، فقد كانت توجه، أساساً، الى تخفيف معاناة المواطنين الذين يقاومون الاحتلال بالسبل كافة، وملء الفراغ الذي يفرضه قصور سلطات الاحتلال في ما يخص تطوير المناطق المحتلة وتوفير الخدمات الاساسية لها. فقد بلغ اجمالي التخصيصات التي انفقتها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، للفترة من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦، حوالى ١٥٧ مليون دينار أردني، وزّعت على النحو التالي[١٠٩]: خدمات التربية والتعليم ـ ٢٢,٥ بالمئة؛ الاسكان ـ ١٨,٢ بالمئة؛ المجالس البلدية ـ ١٥,٣ بالمئة؛ التنمية الاجتماعية ـ ٩,٢ بالمئة؛ الكهرباء ـ ستة بالمئة؛ قطاع الزراعة ـ ٧,٧٥ بالمئة؛ قطاع الصناعة ـ ٤,٥ بالمئة.